

مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي في الجزائر

Combating the phenomenon of tax evasion in Algeria

د. حبيبة زحاف، جامعة أم البواقي، الجزائر، TRANSPORTEUR007@LIVE.FR

د.محمد الأمين عسول، جامعة أم البواقي، الجزائر، Assoullamine04@gmail.com

تاريخ قبول المقال: 2022/10/24

تاريخ إرسال المقال: 2022/08/08

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة التهرب الضريبي في الجزائر، وذلك من خلال إبراز مكانة مكانة الجباية العادية في الموازنة العامة الجزائرية، وتحليل ظاهرة التهرب الجبائي في الجزائر، ودراسة واقع النظام الجبائي والتهرب الجبائي في الجزائر. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن: الضرائب لها مكانة مهمة في اقتصادات الدول، ويمكن الاعتماد عليها في تمويل نفقات التسيير وتمويل الموازنة العامة. في الاقتصاد الجزائري، الضرائب لا ترقى بعد إلى الاعتماد عليها بنسبة كبيرة في تمويل الموازنة العامة. يمكن مكافحة التهرب الضريبي، بوضع قوانين مناسبة، وتدريب الموظفين القائمين على تطبيقها. من أهم أسباب التهرب الضريبي وجود ثغرات بالقوانين وتفشي الفساد في الإدارات. الكلمات المفتاحية: التهرب الجبائي، النظام الضريبي، القوانين الجبائية.

Summary:

This study aims to shed light on the phenomenon of tax evasion in Algeria, by highlighting the status of the regular levy in the Algerian public budget, analyzing the phenomenon of tax evasion in Algeria, and studying the reality of the tax system and tax evasion in Algeria. This study concluded that: Taxes have an important place in the economies of countries, and they can be relied upon in financing operating expenses and financing the general budget. In the Algerian economy, taxes do not yet amount to a large percentage of reliance on them in financing the general budget. Tax evasion can be combated by establishing appropriate laws and training the personnel involved in their implementation.

Key words : Tax evasion, tax system, tax laws

المقدمة:

تعد الضرائب وسيلة فعالة لتمويل ميزانية الدولة وتساهم بشكل كبير في الحد أو التقليل من عجز الميزانية، وهذا لن يتحقق إلا في ظل نظام جبائي كفؤ يكون قادر على خدمة الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية ككل، وفي نفس الوقت يكون قادر على مسايرة التطورات المستمرة التي تحدث في الاقتصاد العالمي.

لقد عززت الحكومة الجزائرية حصيلة الضرائب بهدف تعويض ما خسرت من عائدات النفط والغاز طيلة السنوات الأخيرة مع هبوط أسعار النفط إلى مستويات قياسية، وأقرت الحكومة لتحقيق هذا حزمة من الإجراءات من أجل إصلاح النظام الضريبي وكبح ضعف التحصيل.

نجحت السلطات في زيادة الإيرادات إلا أن ذلك كان على حساب الإنتاجية إذ ترافقت زيادة الضرائب مع ارتفاع الأصوات المعارضة من القطاعات الاقتصادية بسبب تزايد الأعباء في حين أحجمت الاستثمارات عن التوسع بسبب ارتفاع التكاليف، والسؤال المطروح هنا هو: ما هو سبب عدم ملاحقة المتهربين من الدفع بدل رفع الجباية على الفاعلين الاقتصاديين؟

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الأوضاع الاقتصادية الخارجية عامة، والأوضاع الاقتصادية للدولة الجزائرية خاصة. والتقلبات التي حدثت في أسعار النفط، والتي أدت إلى عجز في الموازنات العامة للدول المنتجة للنفط منها الجزائر. الأمر الذي ألزم السلطات البحث عن مصادر دائمة للتمويل الموازنة العمومية، وتعد الجباية العادية أهم هذه المصادر. ولرفع الضغط على المستثمرين الفاعلين بدلا من رفع الضرائب تقوم السلطات باسترجاع الجباية المهربة ومحاربة الغش الجبائي. ولقد استخدمنا المنهج التحليلي لأنه الأنسب لذلك،

تكمّن أهداف هذه الدراسة في: التأكيد على أن الجباية من أهم مصادر تمويل الموازنة العامة وهي من أهم السياسات المالية والاقتصادية للدولة. وتشخيص ظاهرة التهريب الجبائي في الجزائر. ثم إبراز نقاط القوة ونقاط الضعف في النظام الجبائي الجزائري. ومن ثم تقديم حلول واقتراحات لمعالجة ظاهرة التهريب الجبائي في الجزائر.

المبحث الأول: مكانة الجباية العادية في الموازنة العامة الجزائرية.

تلعب الجباية دور مهم في السياسة المالية والاقتصادية لأي دولة، وتعد مصدرا هاما في إيرادات الدولة

المطلب الأول: تعريف النظام الضريبي.

تعرف الضريبة على أنها مبلغ من المال تفرضه الدولة على المكلفين باعتبارهم أعضاء متضامنين في الدولة بهدف تنفيذ السياسات المالية والاقتصادية والاجتماعية لها.

وقد عرف النظام على أنه عبارة عن مجموعة من الضرائب التي تفرضها الدولة على المكلفين في زمن معين. وبعد أداة فعالة في يد الدولة لتحقيق الأهداف التي تصبو إليها كما أن الأنظمة الضريبية تتعدد وتتنوع باختلاف العناصر والمعطيات المكونة لها.¹

وقد اختلفت التعاريف المحددة للنظام الضريبي فالبعض يرى أن مفهوم النظام الضريبي يتراوح بين مفهوم ضيق ومفهوم واسع.

المفهوم الضيق: هو مجموعة القواعد القانونية والفنية، والتي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مراحله المختلفة، انطلاقا من تحديد المادة الخاضعة للضريبة، ثم حساب قيمة الضريبة وأخيرا عملية تحصيلها، وهو ما يعرف بالتنظيم الفني للضريبة.

المفهوم الواسع: يعرف على أنه مجموعة العناصر الإيديولوجية والاقتصادية والفنية، والتي يؤدي تراكمها إلى كيان ضريبي معين ذلك الكيان الذي يمثل الواجهة للنظام، والذي تختلف ملامحه من مجتمع متقدم اقتصاديا عنه في مجتمع متخلف، ومن ثم يعتبر النظام الضريبي هو: مجموعة محددة ومختارة من الصور الفنية للضرائب، تتلائم مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع، وتشكل في مجموعها هيكلًا ضريبيا متكاملًا، يعمل بطريقة محددة من خلال التشريعات والقوانين الضريبية واللوائح التنفيذية من أجل تحقيق أهداف السياسة الضريبية.² والنظام الضريبي في الجزائر يتم تحصيل موارده من طرف السلطة العامة على غرار جل النظم، ويتم تحديد قواعد حساب الضريبة وفرضها وتحصيلها وفقا لمجموعة من القوانين هي: قانون الضرائب المباشرة والرسوم المتماثلة، قانون الرسوم على رقم الأعمال، قانون الطابع، قانون الإجراءات

¹ ميلود ورزقي : دور المؤشرات المالية في تقييم فعالية النظام الضريبي الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى

2018م ، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد 19، العدد 02، 2019 م، تاريخ النشر:

2019، 12، 19، ص: 434.

² _ نفس المرجع السابق، ص: 434.

الجبائية، قانون المالية السنوي وتدرج قوانين المالية لكل سنة تعديلات على النصوص المذكورة النازمة للضريبة، تشهد تعديلات باستمرار تفرضها المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية.³ إن الأنظمة الضريبية تتعدد وتتنوع باختلاف العناصر والمعطيات المكونة لها، حيث أن الأنظمة الضريبية في الدول المتطورة تغلب عليها الضرائب المباشرة بشكل كبير، بينما في الدول النامية فإن أنظمتها الضريبية تغلب عليها مجموعة من الضرائب النوعية على الاستهلاك أساسها الضرائب والرسوم.⁴ وبالرغم من تباين الأنظمة من دولة إلى أخرى إلا أن أهدافها الأساسية متشابهة تسعى الدول لتحقيقها، وتتمثل في: هدف مالي يتمثل في تغطية النفقات العامة عن طريق توفير موارد مالية كافية، وهدف اجتماعي من خلال التخفيف من حدة التفاوت في الدخل بين أفراد المجتمع، وهدف اقتصادي من خلال مساهمتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتأثير في المحددات الاقتصادية.

المطلب الثاني: دور الجبائية العادية في تمويل الميزانية العمومية :

إن الميزانية العمومية للدولة أداة من أدوات السياسة المالية للدولة، وهي عبارة عن خطة تقديرية سنوية للنفقات العامة والإيرادات العامة، وباعتبار أن هذه الأخيرة تتكون من موارد الجبائية العادية والجبائية البترولية، أصبحت جل الحكومات تسعى لاكتساب مصادر تمويلية داخلية دائمة ومضمونة والمتمثلة في إيرادات الجبائية العادية بخلاف الإيرادات البترولية التي تتميز بعدم الاستقرار. ونظرا لارتباطها بأسعار السوق الدولية والأوضاع الاقتصادية العالمية.

وللجبائية العادية دور مهم في تمويل ميزانية التسيير، نظرا لأهمية هذه الأخيرة في ضمان استمرار عمل المصالح العمومية، ونظرا للاستقرار النسبي الذي تتميز به إيرادات الجبائية العادية هذا من جهة ومن جهة أخرى فهي عكس إيرادات الجبائية البترولية التي تمتاز بتقلبات أسعار البترول.

أولا/ تطور الحصيلة الجبائية العادية.⁵

³ _ عبد الهادي مختار: الإصلاحات الجبائية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم

الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016م، ص: 15.

⁴ _ ميلود ورزقي: مرجع سبق ذكره، ص: 434.

تشكل الحصيلة المالية الجبائية العادية الفعلية أحسن المؤشرات للتأكد من فعالية أو عدم فعالية الجباية في تمويل الموازنة العامة، والجدول التالي يمثل تطور الحصيلة الجبائية العادية للجزائر في الفترة الممتدة من: 2006 إلى 2011م.⁶

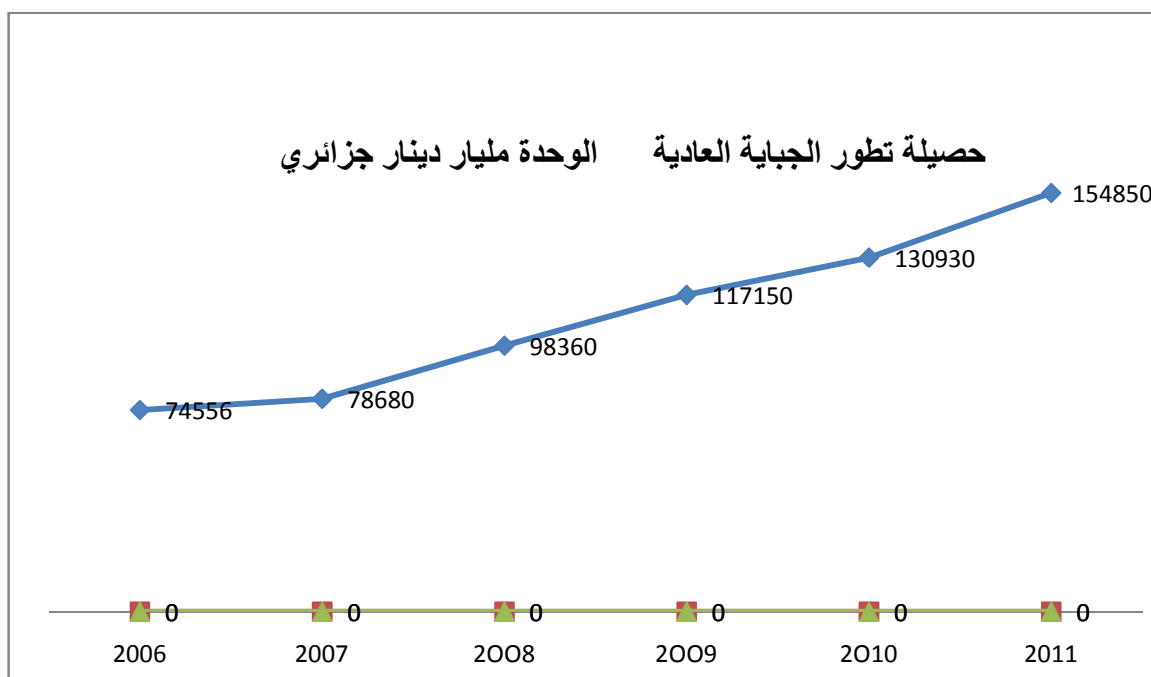
الجدول رقم 1 : تطور الحصيلة الجبائية العادية. الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
حصيلة الجباية العادية	745.56	786.80	983.60	1171.50	1309.30	1548.50

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مقال: بومدين حسن وآخرون : تقييم فعالية النظام الضريبي في الجزائر، مجلة الابتكار والتسويق، العدد الثاني، جامعة تلمسان، ص: 157.

لتحليل بيانات الجدول رقم 01، والذي يمثل تطور الحصيلة الجبائية العادية للجزائر، خلال الفترة الممتدة من: 2006 إلى 2011م، بمليار دينار جزائري، نقوم بتحويل الجدول السابق إلى منحى بياني رقم: 01. المنحى 1: تطور الجباية العادية في الجزائر للفترة الممتدة من 2006 إلى 2011م.

⁶ _ بومدين حسن وآخرون : تقييم فعالية النظام الضريبي في الجزائر ، مجلة الابتكار والتسويق ، جامعة تلمسان، العدد الثاني، 2019، تاريخ النشر: 2019/12/19م، ص:157.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول السابق.

من خلال المنحنى رقم 01، والذي يمثل تطور الحصيلة الجبائية العادية للجزائر في الفترة الممتدة من: 2006 إلى 2011م، بالدينار الجزائري. نلاحظ أن:

_ حصيلة الضرائب في سنة: 2006م كانت 74.556دج، وفي سنة: 2007م ارتفعت ب: 4.124دج لتصل إلى: 78.680دج.

_ وفي سنة: 2008م استمرت بالارتفاع لتصل إلى: 98.360دج، أي أنها ارتفعت ب: 19.680دج.

_ وفي سنة: 2009م وصلت حصيلة الضرائب إلى: 117.150دج، أي بزيادة تقدر ب: 18.790دج.

_ وفي عام: 2010م بلغت حصيلة الضرائب 130.930دج، بزيادة تقدر ب: 13.780دج.

_ وفي عام: 2011م وصلت حصيلة الضرائب إلى: 154.850دج، أي بزيادة بلغت: 23.920دج.

مما سبق نستنتج أن:

_ حصيلة الضرائب في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى في فترة الدراسة الممتدة من: 2006م إلى 2011م، ولم تعرف أي نقصان.

_ مقدار زيادة حصيلة الضرائب يتغير من سنة إلى أخرى فهو غير ثابت. وقد وصل إلى أقصى مقدار له في سنة: 2011م، حيث بلغ مقدار زيادة حصيلة الضرائب لهذا العام مبلغ: 23.920دج .

ما يمكن استنتاجه من المنحى أن: حصيلة الضرائب في تطور وتحسن مستمر، وهذا التطور متذبذب من عام إلى آخر.

ثانيا/ نسبة تغطية الجباية العادية للنفقات التسيير:

تشكل نسبة تغطية نفقات التسيير من طرف الجباية العادية الفعلية، أحسن المؤشرات للتأكد من فعالية أو عدم فعالية الجباية في تمويل الموازنة العامة، لأن هذه الأخيرة تمتاز بالثابت النسبي مقارنة بالجباية البترولية، التي تتحكم فيها الأسعار المتذبذبة للبترول والغاز الطبيعي، ولكون نفقات التسيير مستمرة فهي تحتاج لإيرادات دائمة ومستمرة هي الأخرى. والجدول التالي يمثل نسبة تغطية الحصيلة الجبائية العادية للنفقات التسيير في الجزائر، للفترة الممتدة من: 2006 إلى 2011م.

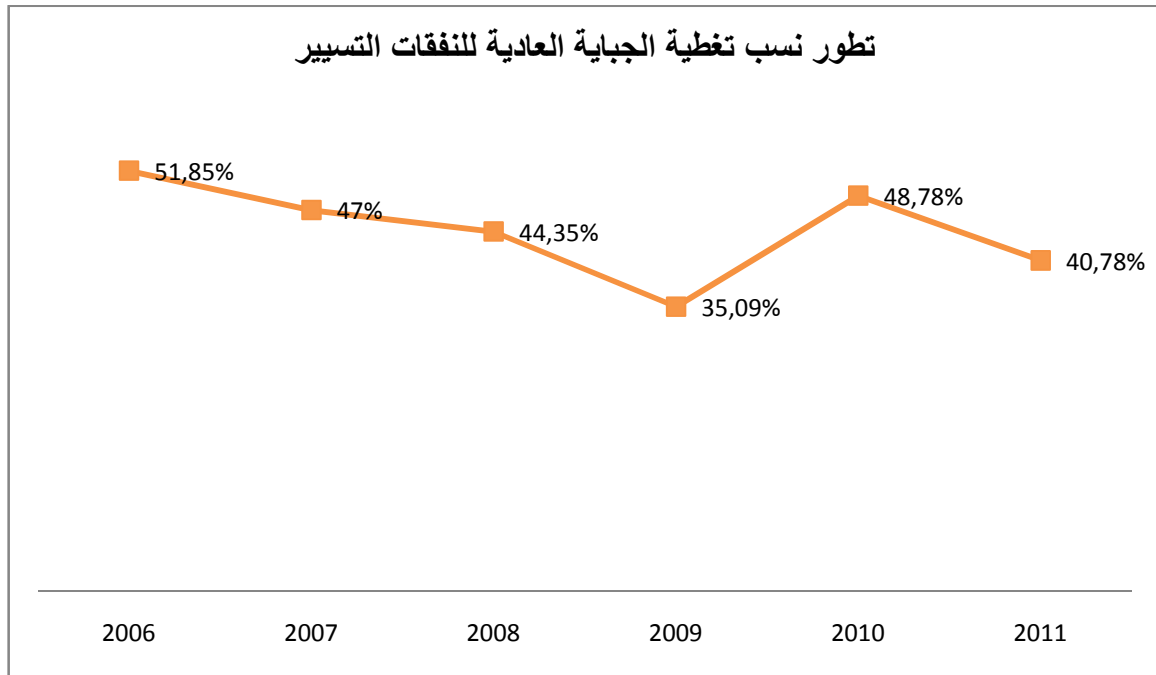
الجدول رقم 02: تغطية الجباية العادية لنفقات التسيير الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
حصيلة لجباية العادية	745.56	786.80	983.60	1171.50	1309.30	1548.50
نفقات التسيير	1437,9	1673,90	2217,80	2300,0	2683,70	3797,15
نسبة التغطية	%51,85	%47	%44,35	%35,09	%48,78	%40,78

المصدر: بومدين حسن وآخرون : تقييم فعالية النظام الضريبي في الجزائر، مجلة الابتكار والتسويق، العدد الثاني، جامعة تلمسان، 159.

لتحليل بيانات الجدول رقم: 02، والذي يمثل: تغطية الجباية العادية لنفقات التسيير للحكومة الجزائرية، للفترة الممتدة من: 2006م إلى 2011م، بمليار دينار جزائري، نقوم بترجمة أرقام الجدول السابق إلى المنحنى البياني رقم: 02.

منحنى رقم: 02: تطور تغطية الجباية العادية للنفقات التسيير.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول السابق.

من خلال تحليلنا للمنحنى رقم: 02. والذي يمثل تطور نسبة تغطية الجباية العادية للنفقات التسيير

للحكومة الجزائرية، خلال الفترة الممتدة من: 2006م إلى 2011م، تجد أن:

_ في سنة 2006م كانت تغطية الجباية العادية للنفقات التسيير تمثل نسبة: 51,85%، أي أنها تساهم

بجوالي نصف النفقات، وهذا الرقم محتشم، ولا يرقى إلى المطلوب.

_ في سنة 2007م انخفضت نسبة مساهمة الجباية العادية في نفقات التسيير للحكومة الجزائرية، وأصبحت

تمثل نسبة: 47% فقط. واستمرت في الانخفاض في السنتين المواليين أي: 2008م و 2009م، لتساهم

بنسبة: 44,35% و 35,09% على التوالي، وهذه الأخيرة أي: 35,09% تمثل أقل نسبة مساهمة في فترة

الدراسة للجباية العادية في نفقات التسيير.

_ وفي سنة: 2010م، ارتفعت نسبة مساهمة الجباية العادية في نفقات التسيير، لتصل إلى: 48,78%.

_ وفي سنة: 2011م، انخفضت نسبة مساهمة الجباية العادية في نفقات التسيير مرة أخرى، لتصل إلى:

40,78%.

مما سبق نستنتج أن: نسبة مساهمة الجباية العادية في نفقات التسيير للدولة الجزائرية، في فترة

الدراسة محتشمة، ولا ترقى إلى المطلوب، كما أنها متذبذبة من عام إلى آخر.

ثالثا/ نسبة المساهمة في ميزانية الدولة:

تعد نسبة مساهمة الجباية العادية في ميزانية الدولة، مؤشر اقتصادي جد مهم، كون الجباية العادية مورد ثابت مقارنة بالإيرادات البترولية، المرتبطة بالسوق العالمية وأسعار البترول التي تتسم بتغير كبير.

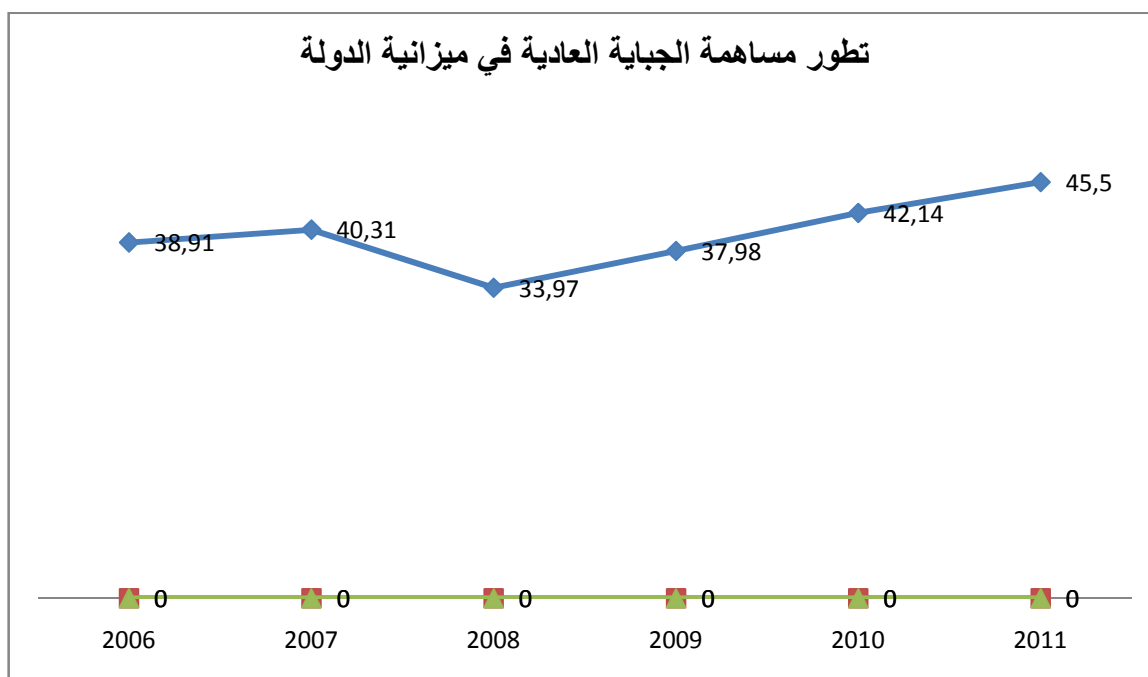
الجدول رقم: 03: نسبة مساهمة الجباية العادية في ميزانية الدولة.

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الميزانية موارد	1835,50	1951,40	2895,20	3275,40	3032,30	3403,10
العادية الجبائية	714,30	769,8	958,60	1146,10	1278,10	1548,50
نسبة المساهمة	38,91	40,31	33,97	37,98	42,14	45,50

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مقال: بومدين حسن وآخرون : تقييم فعالية النظام الضريبي في الجزائر، مجلة الابتكار والتسويق، العدد الثاني، جامعة تلمسان، ص:160.

لتحليل بيانات الجدول رقم:03، والذي يمثل تطور نسبة مساهمة الجباية العادية في ميزانية الدولة الجزائرية، للفترة الممتدة من: 2006م إلى 2011م. نقوم بترجمة أرقام الجدول السابق إلى المنحى رقم 03.

المنحى3: تطور نسبة مساهمة الجباية العادية في ميزانية الدولة.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول السابق.

من خلال المنحنى 3، والذي يمثل تطور نسبة مساهمة الجباية العادية في ميزانية الدولة الجزائرية، للفترة الممتدة من: 2006م إلى 2011م، نستنتج أن:

_ في سنة: 2006م كانت نسبة مساهمة الجباية العادية في ميزانية الدولة: 38,91% وهي مساهمة محتشمة لا ترقى إلى المطلوب.

_ في سنة: 2007م ارتفعت نسبة مساهمة الجباية العادية في ميزانية الدولة، ووصلت إلى: 40,31%. _ في سنة: 2008م انخفضت نسبة مساهمة الجباية العادية في ميزانية الدولة إلى: 33,97%.

_ في سنة: 2009م ارتفعت نسبة مساهمة الجباية العادية في ميزانية الدولة، وأصبحت: 37,98%.

_ في سنة: 2010م استمرت نسبة مساهمة الجباية العادية في ميزانية الدولة في الارتفاع لتستقر عند: 42,14%.

_ في سنة 2011م استمرت نسبة مساهمة الجباية العادية في ميزانية الدولة، في الارتفاع مسجلة بذلك أعلى نسبة لها في هذه الفترة، وهي: 45,5%.

مما سبق نستنتج أن: نسبة مساهمة الجباية العادية في ميزانية الدولة الجزائرية محتشمة ولا ترقى إلى المطلوب، وهي متغيرة من سنة إلى أخرى.

المبحث الثاني: تحليل ظاهرة التهرب الجبائي.

عرف التهرب الجبائي منذ فرض الضريبة على عاتق المكلفين، شأنها في ذلك شأن الجريمة التي عرفت منذ وجود القانون.

ويعد التهرب الضريبي من الظواهر الضريبية والمالية التي تؤكد الدراسات والإحصاءات شيوعها في جميع دول العالم لكن بنسب تختلف من دولة إلى أخرى، ومن زمن إلى آخر.

المطلب الأول: تعريف التهرب الضريبي.

التهرب الضريبي هو الفعل الذي يقوم به المكلف، وذلك باستعمال تقنيات قانونية مؤسسة معتمدة على حرية التسيير، تسمح له باختيار وضعية جبائية محددة للحصول على نتائج اقتصادية مساوية لنتيجة جبائية مقبولة.

كما عرف التهرب الضريبي على أنه فن تجنب الوقوع في مجال جاذبية القانون الجبائي.

كما عرفه Lucien mehl على أنه كل العمليات الجبائية التي تهدف لتخفيض الاقتطاعات، وذلك بالتحايل على القانون الجبائي بهدف التخلص من فرض الضريبة أو من أجل تخفيض الوعاء الضريبي.⁷

ويعتبر التهرب أوسع نطاق من مفهوم الغش؛ فالغش هو التخلص من دفع الضريبة باختراق القوانين بطرق وأساليب يراها المكلف ملائمة ومناسبة، كما يمكن للمكلف اللجوء إلى عدم دفع الضريبة بدون اختراق نصوص القانون الجبائي، وهذا ما يعبر عنه بالتهرب الجبائي، والذي يتكون من ثلاث مفاهيم أساسية وهي:

_ التهرب عن طريق وجود ثغرات في التشريعات الجبائية، وهو التملص.

_ تهرب منظم من قبل القانون كما هو الحال بالنسبة لنظام الضريبة الجزائية الوحيدة.

_ الامتناع عن إنشاء الواقعة القانونية التي يتناولها القانون الجبائي.⁸

يمكن تقسيم التهرب الضريبي حسب اختلاف شرعيته إلى:

التهرب الجبائي المشروع: وهو التهرب الذي يكون في إطار قانوني يسمح للمستخدمين من ورائه بتجنب الضريبة.

⁷ ميمون نبيلة: مكافحة التهرب الضريبي كهدف لجهود القضاء على البطالة، ملتقى حول استراتيجية الحكومة في مكافحة البطالة في التنمية المستدامة.

⁸ نفس المرجع السابق.

التهرب الجبائي غير المشروع: يقصد به التخلص من أداء الضريبة بمخالفة صريحة للقوانين الجبائية، كما يصطلح عليه بالغش الجبائي.

المطلب الثاني: العوامل التي أدت إلى الاهتمام بالتهرب الضريبي.

لم تحظ ظاهرة التهرب الضريبي بالأهمية المطلوبة في أدب المالية العامة، وذلك حتى منتصف القرن العشرين، إذ نالت اهتماما نظريا متزايدا بعد ذلك وتحديدا منذ أوائل السبعينات من القرن الماضي، وذلك يرجع إلى ثلاث عوامل وهي:

_ الارتباط الشديد والملحوظ بين التهرب الضريبي واتساع ظاهرة الاقتصاد الخفي، وتعددت التسميات التي أطلقت على ظاهرة الاقتصاد الخفي، ومنها: الاقتصاد المزدوج والاقتصاد الأسود والاقتصاد غير النظامي والاقتصاد الثاني. وهو الاقتصاد الذي يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية التي كانت لا تخضع للضريبة إذا ما أبلغت السلطات الضريبية، سواء كانت أنشطة مشروعة كالدخل الناتج من مزاوله مهنة حرة مشروعة وغير مبلغ عنها أو أنشطة غير مشروعة كالربح الناتج من القمار أو الاتجار بالمخدرات.

_ الأثر السلبي الناتج عن التهرب الضريبي، لكونه يقلل من فاعلية السياسات المالية التي تنتهجها الحكومات بغرض رفع معدل النمو وتحسين توزيع الدخل.

_ تقادم ظاهرة العجز في الموازنة العامة للدولة، وذلك في المجتمعات المعاصرة باختلاف أنظمتها السياسية ودرجات نموها الاقتصادي.⁹

المطلب الثالث: أسباب التهرب الضريبي.

يرجع انتشار التهرب الضريبي إلى تضافر عدة أسباب، والتي ترتبط بالمكلف وطبيعة النظام الجبائي المطبق في البلد، وكذا الظروف الاقتصادية السائدة إضافة إلى الأسباب المرتبطة بالإدارة الجبائية.

أولا/ الأسباب المرتبطة بالمكلف:

_ ضعف المستوى الخلقي: ضعف المستوى الخلقي يحفز المكلفين على التهرب من أداء واجبهم، لذلك فهو يتناسب عكسيا مع الشعور الوطني في مصلحة المجتمع، ومع الشعور بالمسؤولية في تحمل الأعباء العامة.

⁹ _ جميل صابوني: التهرب الضريبي ، www.bibliotdoit.com ، 2021/12/03م

ضعف الوعي الجبائي: أي شعور المواطن بواجبه نحو وطنه، وما يقتضيه ذلك من تضحيات مادية تعيين الدولة على مواجهة ما يلقي عليها من أعباء.

الوضعية المالية السيئة للمكلف: والتي تجعله يميل نحو التهرب الجبائي لتعويض ما خسره.¹⁰

ثانيا/ الأسباب المرتبطة بطبيعة النظام الجبائي:

توجد عدة عوامل تؤثر على التهرب الجبائي ونطاقه والتي ترتبط بطبيعة التنظيم الفني الجبائي، ومدى استقرار التشريع الجبائي.

تعقد النظام الجبائي: وذلك من حيث تنوع وتعدد معدلات الرسوم والضرائب، مع تغيير المكلف الخاضع إلى كل نوع من الضرائب في كل مرة هذا من جهة. ومن أخرى يجد المكلف نفسه أمام أعوان نتقصهم الكفاءة وبوسائل بدائية.¹¹

عدم استقرار التشريع الجبائي: إن عدم استقرار التشريع الجبائي يخلق نوع من التذبذب في استمرارية المنظومة التشريعية الجبائية.

ثالثا/ الأسباب المرتبطة بالظروف الاقتصادية السائدة :

من المسلم به أن ارتفاع القدرة الشرائية للأفراد وزيادة دخول المكلفين في أي اقتصاد يجعل إمكانية التهرب الجبائي قليلة جدا، الشيء الذي يسمح للمنتجين بنقل عبء الضريبة إلى المستهلكين بسهولة، غير أنه إذا تأملنا وضعية الاقتصاد الوطني المتمم بانتشار الاقتصاد الموازي، الذي نتج عنه عدم ضبط سوق السلع والخدمات، إضافة إلى عدم حرية المنافسة وفوضى الاستيراد، هذه الخصوصية قد ساهمت في زيادة حجم التهرب الجبائي بشكل واضح.

رابعا/ الأسباب المرتبطة بالإدارة الجبائية:

تعتبر الإدارة الجبائية أداة تنفيذ النظام الجبائي، لذلك كلما كانت هذه الإدارة ضعيفة الكفاءة والنزاهة، كلما سهل التهرب الجبائي، ويرجع عدم كفاءة الإدارة الجبائية إلى ضعف الإمكانيات والوسائل المادية، بالإضافة إلى نقص الأيدي العاملة الفنية، وذلك نتيجة ضعف الأجور في الوظيف العمومي، وقلة المعاهد

¹⁰ _ محمد مرسي فهمي، وسيد لطفي عبد الله : الضريبة الموحدة على الأشخاص الطبيعيين وتطبيقاتها العملية ، القاهرة ،

دون دار النشر، 1990م ، ص: 301.

¹¹ _ ميمون نبيلة : مرجع يبق ذكره.

المتخصصة في تكوين الإطار الجبائية بالإضافة إلى ذلك توجد ظاهرة خطيرة تهدد وجود الإدارة الجبائية، والتي تتمثل في الرشوة، بحيث أنها تعتبر أخطر من ضعف الكفاءة وتندرج ضمن الفساد الاقتصادي ولازالت الإدارة الجبائية تعاني من قلة الأداء الجبائي وبعيدة كل البعد على المعايير الدولية.¹²

المبحث الثالث: واقع النظام الضريبي والتهرب الجبائي في الجزائر.

ومن أجل إسقاط الدراسة النظرية لأسباب التهرب الجبائي وواقع النظام الضريبي في الجزائر، وبمحاكاة القطاع الضريبي الجزائري نقوم بدراسة ما يلي:

المطلب الأول: أسباب التهرب الضريبي في الجزائر.

توجد العديد من الأسباب التي تدفع أو تشجع المواطنين على ممارسة التهرب الضريبي، مثل:

_ الإحساس بضعف المؤسسات وعجز الدولة على إعمال القانون وفرض سيادته، وعدم قدرته على ممارسة مسؤوليتها الرقابية من أجل وضع اليد على الممارسات التي تعد تهربا ضريبيا، وإحالة أصحابها إلى القضاء.
_ الفساد المنتشر داخل أجهزة الدولة وداخل الإدارات الضريبية على وجه الخصوص، والتي تشجع على دفع الرشوة بدلا من أداء الضريبة المستحقة للدولة.

_ فرض عقوبات غير متشددة على المدانين بتهمة التهرب الضريبي، الأمر الذي يحقق الردع المطلوب من العقوبة، مما يشجع المكلفين بالضريبة على التهرب إذا كان العائد المتحصل من خلاله أكبر من العقوبة المترتبة عنه.

_ الشعور بارتفاع معدلات الضريبة وثقل العبء الضريبي، وعدم الاستفادة من أي خدمات حكومية أو الاستفادة من خدمات مفضلة للجودة، فلا يرى المواطن حينئذ أثر للضرائب التي يؤديها للدولة يعود عليه بالنفع.

_ الإحساس بعدم شرعية الضرائب في الأساس، إذا كان النظام الحاكم نفسه فاقده للشرعية الديمقراطية وغير منبثق من الإرادة الشعبية وغير معبر عنها.

المطلب الثاني: أساليب ومظاهر التهرب الضريبي في الجزائر.

¹² _ عبد المجيد قدرى: فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية ، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر ،معهد العلوم الاقتصادية الخروية ، 1995م ، ص: 250 .

كشفت دراسة حديثة نشرتها مؤسسة طاكس جوستيس المتخصصة أن الجزائر احتلت المرتبة العاشرة إفريقيا بخسائر ضريبية غير محصلة، قدرت بأكثر من 467 مليون دولار أمريكي. وحلت الجزائر ضمن البلدان الإفريقية الأكثر تسجيلا لخسائر ضريبية وجبائية ناجمة عن الاحتيال والتهرب الضريبي، من خلال ممارسة النشاطات التجارية والاقتصادية عام 2020م.

ووفقا لدراسة حديثة فان الجزائر جاءت ضمن عشر بلدان افريقية الأكثر تكبدا لخسائر ضريبية وجبائية. بخسائر ضريبية غير محصلة مقدرة ب: 46.704 مليون دولار أمريكي.¹³ وقد بلغت مستويات التهرب الضريبي أرقاما قياسية وقد قدرت ب: 11 مليار دولار في الفترة الممتدة من سنة 2000م إلى 2014م.¹⁴

لقد تعددت الطرق والأساليب التي يتبعها الأفراد والشركات من أجل التهرب من أداء الضرائب، منها:

_ عدم التصريح بالمداخيل والإحجام عن تقديم إقرار ضريبي للإدارة الضريبية.

_ تخفيض قيمة الدخل الخاضع للضريبة.

_ التلاعب في مبالغ الضرائب المتعلقة بدخل العمال والموظفين بالشركة وعدم تحويلها إلى الدولة كاملة.

_ تقديم فواتير مزورة لإدارة الجمارك من أجل تخفيض قيمة الرسوم الجمركية والضريبة على القيمة المضافة المستخلصة على السلع المستوردة.

_ التصريح بفواتير شراء وهمية من أجل تضخيم المصاريف أو عدم التصريح بعمليات البيع بغرض التقليل من العائدات.

ولقد سجلت المديرية الجهوية للتجارة الجهة الإقليمية باتنة مبلغا إجماليا للتهرب الضريبي يقدر ب: 10.545 مليار دينار جزائري خلال 9 أشهر الأولى من سنة: 2019م. وهذا المبلغ ناجم عن عدم فواتير السلع المعروضة عبر إقليم الولايات الست التابعة للمديرية الجهوية لناحية باتنة، وهي: تبسة، بسكرة، قسنطينة، وكذا باتنة. وتم خلال نفس الفترة غلق 969 محلا تجاريا منها 854 محلا في مجال الممارسات

¹³ _ جمال الدين ح: التهرب الضريبي يكبد الجزائر خسائر تجاوزت 467 مليار دولار، المغرب الأوسط :

، Elmaghrebelsat، 2021/11/27م .

¹⁴ _ نفس المرجع السابق.

التجارية و155 محلا في مجال النوعية وقمع الغش عبر الولايات الست لعدة أسباب أهمها: انعدام السجل التجاري

وقد بلغ مجموع تدخلات فرق الرقابة الاقتصادية عبر إقليم اختصاص المديرية الجهوية للتجارة لناحية باتنة منذ بداية يناير إلى غاية سبتمبر من عام 2019م: 99.717 تدخلا أسفر عن تحرير 11.876 مخالفة حول منها للعدالة 11.452 ملفا.¹⁵

المطلب الثالث: تقييم النظام الضريبي في الجزائر.

إن الضغط الضريبي الممارس اليوم في الجزائر أصبح رهيبا ولا يشجع على الاستثمار؛ حيث بات الاقتطاع الضريبي يقارب 27%. وهو رقم أعلى من المسجل في دول الجوار مثل تونس أو المغرب وهذا ما يؤثر على تنافسية السوق الجزائرية.

_ تبلغ الضريبة على الأرباح في الجزائر نحو 30% في حين تبلغ في موريتانيا 25%. هذا الضغط الضريبي أصبح ينفّر الاستثمار في البلاد، ودفع بالكثير من رجال الأعمال وأصحاب المهن إلى التوجه نحو الدول المجاورة لإقامة مشاريع استثمارية بها. وبالتالي زاد التوسع الضريبي الذي تفرضه الحكومة من حدة الركود الاقتصادي.

_ غياب العدالة الضريبية أصبح عاملا آخر يعيق المستثمرين حيث يضطر الكثير إلى دفع الضرائب في وقتها، في حين رجال أعمال بلغت الديون الضريبية المتراكمة عليهم المليارات من الدنانير، بل ويتحصلون على قروض مصرفية.

_ يتهم مجلس المحاسبة إدارة الضرائب بالتقصير في تحصيل الضرائب.

ورغم حجم الضرائب غير المحصلة إلا أن عائدات الضرائب شكلت سنة 2018م: 60% من مجموع إيرادات الميزانية. حسب تقرير مجلس المحاسبة الجزائري.

أغلب الديون الضريبية هي ديون لدى المصارف، منها المفلسة مقل الخليفة بنك أو بسبب الامتيازات الممنوحة لشركات رجال الأعمال وعائلات الوزراء.¹⁶

¹⁵ _ يومية الاتحاد الجزائرية ، 26 نوفمبر 2019م، www.elitihadcom.dz، 2021/12/01

¹⁶ _ حمزة كحال : ضغط ضريبي في الجزائر وتهرب يرهق الخزينة ، العربي الجديد ، 2019/08/14م،

2021/12/11م، www.alaraby.co-uk

المطلب الرابع: علاج ومكافحة ظاهرة التهرب الضريبي.

من ضمن الحلول المقدمة لحل أزمة التهرب الضريبي التي وقعت فيها الجزائر الاقتراح الذي قدمه الخبير الاقتصادي فارس مسدور الذي اقترح عفو جنائي مشروط يتمثل في إعلان رسمي يسمح كل الضرائب العالقة منذ التسعينات إلى غاية سنة 2000م. يتم بعدها مسح 50% من قيمة الجباية العالقة إلى سنة 2020م من دون فرض أي غرامات أو عقوبات. هذا الأمر سيكون إيجابيا لخزينة الدولة. وهذا الإجراء سيسمح بخلق ميزانية خاصة أفضل من فرض ضرائب إضافية، وسينعكس إيجابا على القدرة الشرائية للمواطن والأسعار ومستويات التضخم، وتساهم هذه الأموال في تمويل العديد من المشاريع التنموية.¹⁷

ومن الناحية التطبيقية يمكن مكافحة التهرب الضريبي والوقاية منه بمعالجة أمرين مهمين هما:

_ العمل على مجابهة وتطبيق نطاق الاقتصاد الخفي في الدولة وتشجيع المكلفين على الانخراط في صفوف الاقتصاد الرسمي بما يحققه ذلك من زيادة في حجم الحصيلة الضريبية وتخفيض في معدل التهرب الضريبي.

_ الاهتمام بالوضع الاقتصادي للمكلفين والمجتمع عموما، وتوجيه الإنفاق العام نحو رفاهية المجتمع، وتطوير النشاط الاقتصادي فيه، وكذلك مراعاة الاعتبارات الاقتصادية التي تؤدي إلى ثقل العبء الضريبي حتى يستقر ذلك العبء فعلا على من أراد المشرع أن يحمله إياه.¹⁸

الخاتمة:

لقد اعتمدت الجزائر على الثروة البترولية، حيث وجدت نفسها أمام عائق كبير، تمثل في الانخفاض المتوالي لأسعار البترول، انجر عنه فقدان مبالغ ضخمة، أوقع ميزانية الدولة في عجز دائم. فاضطرت السلطات إلى التفكير في إيجاد طرق أخرى أكثر فعالية، توفر لها ما تحتاج إليه من أموال، دون أن تهدد اقتصادها. فأصبحت الدولة تعتمد على الضريبة في تمويل نفقاتها وتعتبرها وسيلة فعالة تمكنها من التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، إن ديمومة اعتماد الدولة على الضريبة و استمرارها متوقف على مدى استجابة و التزام المكلفين، ومدى تضيق واتساع نطاق التهرب الضريبي.

¹⁷ _ جمال الدين ح: مرجع سبق ذكره.

¹⁸ _ جميل صابوني: مرجع سبق ذكره.

وبالرغم من كون ظاهرة التهرب الضريبي قديمة إلا أنها قد تفتت و تعددت صورها عبر الزمن سواء من حيث الوسائل أو الأساليب المعتمدة لتشهد في الآونة الأخيرة أبعادا خطيرة، فهي لا تقتصر على منطقة جغرافية محددة ولا على فترة زمنية معينة، بل أصبحت ظاهرة عالمية لصيقة بالضرائب أينما وجدت. والجزائر كغيرها من البلدان شهدت فيها هذه الظاهرة انتشارا واسعا نتيجة عدة أسباب ساهمت في ذلك.

اختبار الفرضيات: أثبتت الدراسة :

_ صحة الفرضية الأولى، والتي تنص على أن استرجاع أموال الجباية المهربة من شأنه تغطية العجز في الموازنة العامة، حيث بينت الدراسة أن التهرب الضريبي وصل الى مبالغ هائلة.

_ أثبتت الدراسة عدم صحة الفرضية الثانية في الاقتصاد الجزائري؛ حيث أن مساهمة الجباية العادية جد محتشمة في الموازنة العامة، ولا ترقى إلى المطلوب.

_ أثبتت الدراسة صحة الفرضية الثالثة، والتي تقضي بمعالجة التهرب بوضع قوانين مناسبة، وتكوين أفراد يمكن الاعتماد عليهم.

_ أثبتت الدراسة صحة الفرضية القائلة بوجود ثغرات في القوانين وانتشار الفساد في الإدارات من أكثر الأسباب لتفشي ظاهرة التهرب الضريبي في الجزائر.

من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، ما يلي:

_ الضرائب لها مكانة مهمة في اقتصادات الدول، ويمكن الاعتماد عليها في تمويل نفقات التسيير وتمويل الموازنة العامة بصفة عامة.

_ في الاقتصاد الجزائري، الضرائب لا ترقى بعد إلى الاعتماد عليها بنسبة كبيرة في تمويل الموازنة العامة.

_ يمكن مكافحة التهرب الضريبي، بوضع قوانين مناسبة، وتدريب الموظفين القائمين على تطبيقها.

_ من أهم أسباب التهرب الضريبي، وجود ثغرات بالقوانين وتفشي الفساد في الإدارات.

انطلاقا من النتائج السابقة، يمكن صياغة جملة من التوصيات، والتي تتمثل في ما يلي:

- الاعتماد على الجباية العادية في تمويل إيرادات الموازنة العامة، يجعل الموازنة العامة مستقرة أكثر من الاعتماد على الجباية البترولية، كون أسعار البترول عرضة للتغيرات دائمة.

_ ضرورة الاهتمام أكثر بالجباية العادية الجزائرية، وتطويرها وإعطائها مكانتها، والاعتماد عليها أكثر في تمويل نفقات التسيير بصفة خاصة، وتمويل الموازنة العامة ككل بصفة عامة.

_ محاربة التهرب الجبائي بإصلاح القوانين، وسد الثغرات القانونية، وكذا محاربة الفساد المتفشي في الإدارات.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب

_ محمد مرسي فهمي، وسيد لطفي عبد الله: الضريبة الموحدة على الأشخاص الطبيعيين وتطبيقاتها العملية، القاهرة، دون دار النشر، 1990م.

ثانياً: الرسائل والمذكرات

_ عبد الهادي مختار: الإصلاحات الجبائية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016م.

_ عبد المجيد قدرى: فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية الخروية، 1995م.

ثالثاً: المقالات

_ ميلود ورزقي: دور المؤشرات المالية في تقييم فعالية النظام الضريبي الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2018م، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد 19، العدد 02، 2019م، تاريخ النشر: 2019، 12، 19.

_ بومدين حسن وآخرون: تقييم فعالية النظام الضريبي في الجزائر، مجلة الابتكار والتسويق، جامعة تلمسان، العدد الثاني، 2015، تاريخ النشر: 2015/01/15.

رابعاً: أشغال الملتقيات

_ ميمون نبيلة: مكافحة التهرب الضريبي كهدف لجهود القضاء على البطالة، ملتقى حول استراتيجية الحكومة في مكافحة البطالة في ظل التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 31 أكتوبر 2011.

خامساً: المواقع الإلكترونية

_ جميل صابوني: التهرب الضريبي www.bibliotdoit.com، 03/12/2021

_ جمال الدين ح: التهرب الضريبي يكبد الجزائر خسائر تجاوزت 467 مليار دولار، المغرب الأوسط:

Elmaghrebelawsat.dz، 2021/11/27م.

_ يومية الاتحاد الجزائرية ، 26 نوفمبر 2019م ، www.elitihadcom.dz ، 2021/12/3.

_ حمزة كحال: ضغط ضريبي في الجزائر وتهرب يرهق الخزينة ، العربي الجديد www.alaraby.co-uk 2019/08/14م.